بنمو نسبته 22 في المئة

5 مليارات درهم مبيعات «دوكاب» خلال عام 2013

بلغت إيرادات شركة «دوكاب» 5 مليارات درهم من مبيعاتها خلال العام 2013، بنمو 22 في المئة في إجمالي المبيعات مقارنة بالعام 2012.

وأعلنت الشركة أمس عن تقريرها المالي لسنة 2013، والذي أشار إلى ارتفاع نسبة الطلب في كلا الأسواق المحلية والخارجية.

وشمل الارتفاع مبيعات معظم خطوط إنتاج الشركة، بحيث ارتفعت مبيعات الكابلات إلى 2.9 مليار درهم بنسبة 14 في المئة ، بينما وصلت مبيعات أسلاك وقضبان النحاس من مصنع «دوكاب لقضبان النحاس» إلى 2.1 مليار درهم بنسبة 34 في المئة. وحققت إيرادات كابلات «دوكاب للجهد العالي» ارتفاعا بنسبة 660 في المئة ووصلت إلى 122 مليون درهم.

وقال المهندس جمال سالم الظاهري، رئيس مجلس إدارة الشركة: إن النتائج الإيجابية التي حققتها «دوكاب» خلال السنة المالية 2013 تعد دليلاً واضحا على امتلاكها لفريق عمل متفان ويتحلى بثقافة الابتكار، الأمر الذي يعكس الاستراتيجية الراسخة التي تتبعها الشركة في سبيل تحقيق نموها وازدهارها.

وأضاف: إن «دوكاب» كشركة إماراتية، تسعى لمواكبة نجاح وازدهار شعبنا ونحن ملتزمون باستقطاب وتدريب الكفاءات الإماراتية التي ستسهم بشكل كبير في دعم مسيرة نمو القطاع الصناعي في الدولة.

جانب من مصنع «دوكاب» في أبوظبي

وأعلنت «دوكاب» مؤخراً عن استحواذها على شركة «AEI Cables Ltd» البريطانية، والمتخصصة بإنتاج الكابلات المطاطية للعديد من القطاعات الصناعية المتخصصة كالدفاع، والنقل، والحماية من الحرائق، كما تمتلك الشركة البريطانية العديد من الخبرات المحلية بالإضافة إلى القدرات التصنيعية المتطورة، مما أهلها لخدمة العديد من العملاء ذوي العلامات التجارية المرموقة في بريطانيا مثل «بريتيش أيروسبيس» وشركة «مترو أنفاق لندن». وأضاف الظاهري: إن مسيرة نمو «دوكاب» ستظل مستمرة باتجاه توفير المزيد من المنتجات الجديدة، وتحقيق توسع جغرافي، واستهداف أسواق وقطاعات صناعية جديدة، لافتا إلى أن خطط الشركة الاستراتيجية تعتمد على عنصر الديناميكية، وبالتالي ستواصل البحث عن المزيد من فرص التوسع والنمو لضمان أفضل النتائج.

وأظهر التقرير المالي لعام 2013 تطورا ملحوظا في خطوط إنتاج «دوكاب»، بحيث توفر الشركة الكابلات المستخدمة في مجال الطاقة النووية والتي يصل عمرها التشغيلي إلى 60 عاما، بالإضافة إلى كابلات الألمنيوم، والكابلات المطاطية وملحقاتها المختلفة.

وقد حققت الشركة توسعاً جغرافياً خلال الفترة الماضية عبر الشرق الأقصى، وشبه الجزيرة الهندية، بالإضافة إلى كل من أفريقيا وأوروبا واللتان تشهدان تطوراً كبيراً خاصة في مجالات البنية التحتية، والعمران، والتنقيب عن النفط، وتطوير الأنشطة الصناعية مما ينبئ بالمزيد من النتائج الإيجابية التي ستعود على «دوكاب».

وتسعى «دوكاب» إلى إبراز نفسها كعضو فعال في المجتمع من خلال مساهمتها مع الدفاع المدني في سبيل نشر الوعي تجاه الوقاية من الحرائق الناتجة عن الكهرباء، كما وتعمل جنباً إلى جنب مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس على وضع معايير محددة لكابلات الجهد المنخفض، ويأتي ذلك في سبيل سعيها لتوفير منتجات مطابقة لأعلى المعايير ومقاييس الجودة.

وشهدت الشركة ارتفاعا في نسبة التوطين وصلت إلى 33 في المئة في الوظائف الإدارة العليا و20 في المئة من مجمل موظفي الشركة والبالغ عددهم 1300 موظف، مما يظهر التزامها تجاه دعم الرؤى الوطنية وتعزيز خطط التوطين في الدولة وتفعيل دورها كشريك أساسي في المبادرة الحكومية «أبشر».

الاستثمارات والشراكات:

وأعلنت «دوكاب» مطلع العام الجاري توقيعها لاتفاقية تعاون مشترك لإنشاء شركة «دوكاب للالمنيوم»، والتي تمتلك الشركة 50 في المئة من أسهمها، مع «صناعات»، إحدى أضخم الشركات القابضة في مجال الاستثمار الصناعي في الإمارات.

كما وقعت «دوكاب للألمنيوم» اتفاقية مع شركة الإمارات للالمنيوم «إيمال» لتزويد شركة «دوكاب للالمنيوم» بالألمنيوم المصهور والذي لا يزال قيد الإنشاء، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمشروع 50 ألف طن سنويا، وسيتم أطلاقة بتكلفة إجمالية تصل إلى نحو 220 مليون درهم، شاملة تكاليف المصنع، والآلات والمعدات، فضلا عن البنية التحتية والمباني المرتبطة بالمشروع.

سوق السعودية تتراجع ومؤشر أبوظبي يخترق 5000 نقطة

عادت سوق دبي المالية لتحقيق المكاسب في تعاملات امس وذلك بالرغم من التراجعات القوية التي تشهدها أسواق المال العالمية والأسيوية، وكذلك أسعار خام برنت والذهب.

ووصل مؤشر سوق دبي المالي إلى مستوى 4638 نقطة، بعد أن حقق مكاسب بنسبة 1.1 في المئة ، بتداولات حتى منتصف الجلسة بلغت قيمتها 1.3 مليار درهم.

ونجح سهما دريك آند سكل وارابتك الإماراتية في الوصول لأعلى سعرهما على الإطلاق، حيث يتداول السهمان بسعر 6.22 درهم، و1.83 درهم على التوالي.

وتخطى مؤشر أبوظبي حاجز 5000 نقطة لأول مرة منذ 27 يوليو 2008، فيما عاد مؤشر سوق دبي إلى مستويات 4 سبتمبر 2008.

وضغطت عمليات بيعيه على مؤشر سوق السعودية ليتراجع إلى مستوى 9500 نقطة، بعد أن خسر ما نسبته 0.34 في المئة.

وكان المؤشر العام لسوق دبي المالي تراجع أمس الأحد بنسبة 0.6 في المئة وأغلق عند مستوى 4590 نقطة، بعد 5 جلسات من الارتفاع المتواصل.

من جهة ثانية، أغلق مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية جلسة امس متراجعا بـ9 نقاط عند مستوى 6761 نقطة «– 0.1 في المئة » وبلغت قيمة التداولات الاجمالية بنهاية الجلسة 9 ملايين ريال.

وأنهت غالبية الأسهم تداولاتها على انخفاض حيث أغلقت أسهم 16 شركة على تراجع، في حين أغلقت أسهم 13 شركة بمكاسب، واستقرت أسهم 27 شركة دون تغير.

وتصدرت أسهم «شل العمانية» وأسهم «فولتامب للطاقة » القائمة المنخفضة بنسبة 4 في المئة عند 2.105 ريال للأول وبنسبة 1.7 في المئة عند 0.470 ريال للثاني، كما تراجعت أسهم «بنك مسقط» عند 0.628 ريال.

وبالمقابل تقدمت أسهم «أونك القابضة» قائمة الشركات المرتفعة بنسبة من 6 في المئة عند 0.456 ريال، ويليها أسهم «عمان والإمارات» بنسبة 1 في المئة عند 0.251 ريال، وبتداولات بلغت قيمتها 1.5 مليون ريال.

اداء سوق دبي

موجة خسائر تضرب بورصة مصر .. و50 شركة تهوي أسهمها

هبوط حاد تعرض له الكثير من الشركات في البورصة

بعد موجة خسائر حادة في سوق الأسهم المصرية أثارت قلق المستثمرين طلبت إدارة البورصة من حوالي 50 شركة مقيدة هبطت أسهمها 20 في المئة وأكثر خلال الأيام الماضية الإفصاح عن أوضاعها المالية.

قال محمد عمران رئيس بورصة مصر في اتصال هاتفي مع رويترز «قمنا بمخاطبة 50 شركة نزلت اسهمها بنحو 20 في المئة أو أكثر في الأيام الماضية للإفصاح عن أوضاعها المالية حتى تكون متاحة أمام الجميع.»

وشهدت الأسهم موجة بيع حادة وهوى المؤشر الرئيسي للسوق نحو 11.5 في المئة منذ إعلان وزير الدفاع السابق عبدالفتاح السيسي في 26 مارس عزمه الترشح للانتخابات الرئاسية. وقال عمران «سنواصل الطلب من أي شركة تهبط أسهمها بنحو 20 في المئة الإعلان عن موقفها المالي.. أي شركة ترغب من نفسها في إرسال موقفها المالي للإعلان عنه للمساهمين نرحب بذلك.»

وفقدت الأسهم 48.7 مليار جنيه «6.98 مليار دولار» من قيمتها السوقية منذ إعلان السيسي عزمه الترشح للرئاسة. وهوى المؤشر الرئيسي للسوق اليوم 2.3 في المئة ليغلق عند 7524.12 نقطة بعد أن كان مرتفعا 1.3 في المئة في النصف الأول من الجلسة.

وجاء تحول السوق للنزول عندما سيطرت معاملات مؤسسات المال المصرية على السوق بحلول الساعة 1035 بتوقيت غرينتش لتهبط الكثير من الأسهم 10 في المئة وسط اختفاء طلبات الشراء عليها.

وردا على سؤال عن مدى مراقبة البورصة للمعاملات قال عمران «نتابع المعاملات عن كثب ولم يتضح أي معاملات غير طبيعية.. لا نريد الحجر على حرية الناس في البيع والشراء.»

وكان المؤشر الرئيسي لبورصة مصر صعد بنحو 79 في المئة منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي في يوليو وحتى جلسة 26 مارس. وزادت القيمة السوقية للأسهم بنحو 180 مليار جنيه. وقال إبراهيم النمر من نعيم للوساطة في الأوراق المالية «السوق كسر مستوى دعم مهما عند 7700 نقطة. نستهدف الآن مستوى 7300-7400 نقطة.»

وسيواجه رئيس مصر القادم تحديات ضخمة من بينها إنعاش الاقتصاد الذي تضرر بسبب الاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد منذ ثلاث سنوات بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك في انتفاضة شعبية عام 2011. وتساءل الكثير من المتعاملين في سوق المال المصرية والمحللين اليوم في شركات السمسرة عن سبب الهبوط القوي للسوق اليوم نتيجة تحول المؤسسات المالية المحلية للبيع بعنف في النصف الثاني من المعاملات. وقال إيهاب رشاد من مباشر لتداول الأوراق المالية «لا أعلم السبب الرئيسي في الهبوط بهذا الشكل العنيف؟»

«جويك» تعلن موعد انعقاد الملتقى الأول لمصنعي مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن

أعلنت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية » «جويك» عن موعد انعقاد «الملتقى الأول لمصنعي مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن»، خلال الفترة من 15 – 16 أبريل 2014، وذلك تحت رعاية سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني– وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر، في فندق هيلتون الدوحة.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقدته «جويك» الخميس الماضي بحضور الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل – الأمين العام للمنظمة، والأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية، والأستاذ عبد الرحمن الأنصاري– الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للصناعات التحويلية الشريك الإستراتيجي في الملتقى. وتحدث العقيل في المؤتمر الصحفي، فأشار إلى أن «صناعة مواد البناء تلعب دورا حيويا في دعم قطاع البناء والتشييد – أحد أهم ركائز التنمية الصناعية والاقتصادية في دول الخليج العربية والجمهورية اليمنية، لذا فهي تعد من الصناعات الواعدة في هذه الدول». ولفت إلى أن «دول المجلس من أكثر دول العالم استهلاكاً لمواد البناء بالنسبة لعدد السكان، فمنذ العام 2005 صرفت دول مجلس التعاون ما يقارب 570 مليار دولار على مشاريع البناء والتشييد، ويتوقع أن تفوق قيمة المشاريع الإنشائية المخطط لها في السنوات القادمة 1.045 تريليون دولار، وهذا ما ساهم بشكل كبير في زيادة الطلب على مواد البناء، إضافة إلى من فتح المجال لإقامة العديد من الصناعات التحويلية التي ساعدت على تنويع مصادر الدخل وخلق مزيد من فرص التوظيف للعمالة الوطنية». وأعلن العقيل أن قواعد معلومات «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» تشير إلى تنوع الصناعات في قطاع مواد البناء ونمو الاستثمارات والنمو المضطرد بالطلب على اليد العاملة، ففي عام 2013 بلغ عدد الشركات الصناعية العاملة في صناعة مواد البناء في دول المجلس 6070 شركة بلغت استثماراتها حوالي 45.8 مليار دولار، وبلغ عدد العمالة فيها قرابة 443 ألف شخص في صناعات الأسمنت والرمل والجبس والأحجار والزجاج والألياف الزجاجية المستخدمة في مواد البناء والمواد البلاستيكية المستخدمة بالأنابيب ومواد العزل والصناعات المعدنية من الحديد والألمونيوم المستخدمة لتصنيع مواد البناء.

وأضاف «على الرغم من نمو عدد منشآت صناعة مواد البناء في دول المجلس، فهي لا تزال تستورد الكثير من احتياجاتها من الخارج، لذا قررت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» تنظيم «الملتقى الأول لمصنعي مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن»، للبحث في الفرص الاقتصادية والبيئة التنظيمية لصناعة مواد البناء، وإلقاء الضوء على الفرص المحلية الكبيرة للاستثمار والتوسع وتطوير هذا القطاع».. وقال «وقعت «جويك» مع «المركز العالمي للجودة والإنتاجية» «أي كيو بي سي»، اتفاقية لتنظيم هذا الملتقى لمناقشة الوضع الحالي لصناعة مواد البناء والتحديات التي تواجه المصنعين، إضافة إلى فرص الاستثمار في القطاع خصوصا في صناعات الأسمنت والحديد والألومنيوم والخزف والبلاستيك والدهانات.

اندماج «هولسيم» و«لافارج» يسفر عن عملاق عالمي في قطاع الإسمنت

كشفت هولسيم السويسرية عن صفقة لشراء لافارج الفرنسية من خلال الأسهم امس لتأسيس أكبر منتج للاسمنت في العالم بمبيعات مجمعة 32 مليار يورو «44 مليار يورو».

ووصف الشريكان الصفقة بانها اندماج الندين وبمقتضاها يحصل كل مساهم في لافارج على سهم في هولسيم مقابل كل سهم بحوزته وسيكون مقر الشركة الجديدة في سويسرا وتدرج أسهمها في زوريخ وباريس.

وارتفعت أسهم لافارج أربعة في المئة عند الفتح وسجلت أكبر مكسب على مؤشر كاك 40 الفرنسي في حين ارتفعت أسهم هولسيم 5.4 في المئة.

وذكرت الشركتان في عرض توضيحي مشترك على الانترنت أن هولسيم ستسيطر على حصة 53 في المئة من الكيان الجديد الذي تقدر قيمته بأقل قليلا من 60 مليار دولار في حين تسيطر لافارج على 47 في المئة.

وستكون الصفقة هي الأكبر في صناعة الأسمنت وتسهم في خفض التكاليف وتقليص ديون الشركتين والتعامل على نحو أفضل مع ارتفاع أسعار الطاقة والمنافسة الشرسة وضعف الطلب الذي أضر بالقطاع منذ الأزمة الاقتصادية في عام 2008.

وقال مسؤولون تنفيذيون للصحفيين في مؤتمر عبر الهاتف إن الشركتين يكملان بعضهما البعض جغرافيا إذ ان لافارج أقوي في افريقيا بينما تكمن قوة هولسيم في امريكا اللاتينية.

وستعمل الشركة الجديدة في 90 دولة وتمثل الأسواق الناشئة مثل أسواق امريكا اللاتينية وافريقيا 60 في المئة من مبيعاتها بينما لا تتجاوز حصة أي دولة عشرة في المئة. وقال برونو لافونت الرئيس التنفيذي للافارج والذي سيتولى منصب الرئيس التنفيذي للشركة الجديدة لافارج هولسيم «ستتيح المجموعة الجديدة نموا أعلى وتقلص المخاطر ومن ثم تمنح قيمة أكبر.»

وأضافت الشركتان أنهما تتوقعان أن يقود الاندماج لتوفير 1.4 مليار يورو سنويا على مدى ثلاثة أعوام بفضل اقتصاديات الحجم وكفاءة تشغيل أعلى وخفض تكلفة التمويل.

ومن المتوقع أن تدقق أجهزة مكافحة الاحتكار في الصفقة. وأشار محللون في يو.بي.اس لمشاكل تتعلق بمكافحة الاحتكار في أسواق مهمة من بينها البرازيل وكندا والإكوادور وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والمغرب والفلبين.

وكتب المحللون «في ضوء عدد القضايا المحتملة والحلول المطلوبة نتوقع أن تستغرق اجراءات الموافقة وقتا طويلا ربما يمتد لعامين.»

وذكرت لافارج وهولسيم أنهما سيبيعان أنشطة بقيمة بين 10 و15 في المئة من الأرباح قبل حساب الفائدة والضرائب والإهلاك واستهلاك الدين لتهدئة المخاوف بشأن الاحتكار.

وأعلنت جروب بروكسل لامبرت القابضة أكبر مساهم في لافارج بحصة 21 في المئة دعمها للصفقة وقالت إنها ستتملك حصة 10 في المئة في الكيان الجديد بعد استكمال الصفقة. وتفيد بيانات تومسون رويترز أن توماس شميتني من سويسرا وفيلارت جالتشيف من روسيا يسيطران على 31 في المئة في هولسيم في حين أكبر مساهمين في لافارج هما جروب بروكسل لامبرت ورجل الأعمال المصري ناصف ساويرس.

برونو لافونت في مؤتمر صحافي

تراجع النزاعات القضائية إلى 5 خلال 2013

اللجنة القضائيّة الخاصّة بـ «دبي العالمية» تفصل في 27 دعوى بقيمة 1.7 مليار درهم

تراجعت النزاعات القضائية في مجموعة دبي العالمية بنسبة 88.7 في المئة ، خلال عامين، نتيجة تحسن الوضع المالي للمجموعة، لتصل عدد الدعوى التي تلقتها اللجنة القضائية الخاصة بهذا الشأن إلى 5 قضايا خلال عام 2013 مقابل 44 دعوى خلال عام 2011، بحسب التقرير السنوي الرابع للجنة القضائيّة الخاصّة بالمنازعات المتعلقة بمؤسسة دبي العالميّة والشركات التابعة.

وأفاد التقرير، الذي حصلت «الاتحاد» على نسخة منه، بأن اللجنة القضائيّة الخاصّة فصلت في 27 دعوى قضائية، تتعلق بمنازعات مالية بقيمة 450 مليون دولار «1.7مليار درهم»، خلال عام 2013، مشيرة إلى أن معظم الدعاوى القضائية، التي تم الفصل فيها خلال العام الماضي تم رفعها خلال سنوات سابقة، فيما تم رفع 5 قضايا جديدة فقط خلال عام 2013.

وأوضح التقرير أنه تم البت في آخر قضيتين تلقتهما اللجنة قبل عام 2013، فيما يصل عدد القضايا المزمع النظر فيها خلال عام 2014 إلى 4 من أصل 5 قضايا، رفعت عام 2013، فضلاً عن قضيتين جديدتين صدرتا عام 2014.

وأرجع التقرير السنوي للجنة القضائية تراجع عدد الدعاوى القضائية المرفوعة خلال العام الماضي إلى أسباب عدة، أهمها تحسن الأوضاع المالية لمجموعة دبي العالمية، وسرعة البت في القضايا المنظورة أمام اللجنة، فضلاً عن انفصال «نخيل» و«ليمتلس» عن المجموعة الأم دبي العالمية. وقال التقرير، إنه تم إفادة اللجنة القضائية الخاصة في أغسطس 2011 بأن شركة نخيل العقارية والشركات التابعة لها انفصلت عن مؤسسة دبي العالمية، وأصبحت مستقلة، اعتبارا من ذلك التاريخ، كما تم إخطار اللجنة القضائية الخاصة بانفصال شركة ليمتلس العالميّة وشركاتها التابعة عن مؤسسة دبي العالمية في سبتمبر من عام 2013.

وأوضح أنه بناء على هذه القرارات تم تعديل الاختصاص القضائي المتعلق بشركتي نخيل وليمتلس، حيث لم تعد اللجنة هي المختصة بالنظر في النزاعات القضائية المتعلقة بالشركتين.

وتأسست اللجنة القضائية الخاصة في ديسمبر 2009، بموجب المرسوم رقم 57 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

وقدّم المرسوم المذكور نظاماً للإعسار يمكن تطبيقه عند إعادة هيكلة مؤسسة دبي العالمية أو أي من الشركات التابعة لها.

وتتمتع اللجنة القضائية الخاصة بصلاحيات حصريّة للاستماع، والبت في المنازعات المقدمة من قبل أو ضد مؤسسة دبي العالمية والشركات التابعة لها أو ضدها، قضايا مهمة، وقال التقرير، إن من بين القضايا التي تم النظر فيها خلال عام 2013 حظيت قضيتان بأهمية بالغة الأولى رفعتها شركة «سي دي إم سميث» ضد شركة نخيل، حيث استمرت صلاحيات اللجنة في هذه القضية لكونها بدأت قبل إعلان انفصال نخيل والشركات التابعة لها عن مؤسسة دبي العالمية، فيما تتمثل القضية الثانية في الدعوى التي رفعتها شركتا الأحواض الجافة العالمية والأحواض الجافة العالمية دبي ضد شركة الاستثمار الأميركية «مونارك ماستر». وتأتي هذه الدعوى في إطار الخطوات التي قامت بها مجموعة الأحواض الجافة العالمية لإعادة هيكلة نحو 8 مليارات درهم «2.2 مليار دولار»، حيث أرسلت المجموعة عرضها النهائي لإعادة هيكلة الديون إلى جميع الجهات الدائنة مطلع خلال عام 2012، وهو العرض الذي حاز موافقة جميع الأطراف الدائنة، باستثناء شركة الاستثمار «مونارك»، الذي حصلت على حكم قضائي لتثبيت مستحقات بنحو 263 مليون درهم «72 مليون دولار».

وعقدت اللجنة القضائية الخاصة جلسة استماع حول اتفاق إعادة الهيكلة الذي تم بين شركتي الأحواض الجافة العالمية – دبي، والأحواض الجافة العالمية والدائنين، الذي أقرّته اللجنة بمقتضى أحكام القرار رقم 57 لعام 2009، الذي تم تعديله بالقرار رقم 11 لعام 2010، حيث تضمن هذا الاتفاق وقف الدعاوى ضد الأحواض الجافة العالمية وشركتها الفرعية.

وبناءً على ذلك، طلب المستشار القانوني لشركة الأحواض الجافة العالمية بحكم تفسيري ضد شركة مونارك ماستر للتمويل ليمتد التي تقدمت بدعاوى ضد الأحواض الجافة في نيويورك واسكتلندا والنرويج.